البرلمانية

نائب بين ووزير

طريق «الضالع - الأزارق»

■ من المتوقع أن يوجّه النائب علي شائع محمد سؤالاً لوزير الأشغال العامة والطرق الأخ عمر الكرشمي، بخصوص أسباب توقف العمل في طريق «الضالع - الأزارق» محافظة الضالع، منذ أربعة أشهر.. وما الإجراءات المتخذة بشأن استئناف العمل فيها، علماً بأن هذه الطريق متعثرة ولأكثر من ١٢ عاماً، وكلما بدأ العمل فيها يتوقف..■

الجلسات المغلقة للبرلمان.. بين المصلحة والمناكفة

■ أشاروا إلى أن الجلسات المغلقة تعتمد على السرية في كل ما يُدار فيها من معلومات سواءً أكانت مهمة أم لا .. منوهين الى ضرورة التفريق بين المصالح الوطنية والحزبية.. برلمانيون يأسفون لما يقوم به البعض من تسريبات الى وسائل إعلامية من نقاشات وقضايا يتم تداولها في الجلسات المغلقة للبرلمان، وقالوا لـ«الميثاق» إن هذه تصرفات لا تمت للمهنة بشيء وتعدُّ اختراقاً للدستور.

توفيق الشرعبي - فيصل عساج

□ جباري

جباري: النقاشات المغلقة تكتسب طابع السرية

□ المحبشي

المحبشي: المسؤولية تلزمنا التحفّظ على بعض المعلومات

□ النقيب

النقيب: ما خرج عن شخصين لا يُعدُّ سراً

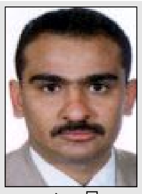

□ معوضه

أسامة: بعض التصرفات لا تمت بصلة لمهام البرلماني

□ بن ماضي

بن ماضي: الجلسات المغلقة فرصة لإبداء الآراء بشفافية

□ العامر

العامر: ليس صحيحاً استغلال العمل لصالح الحزبية

في البدء أشار النائب عبدالعزيز جباري الى أن ما يدور في الجلسات المغلقة بين النواب من نقاشات تكتسب طابع السرية .. منوهاً الى أنها لو لم تكن كذلك لما كانت جلسة مغلقة، ومن يقوم بتسريب معلومات هذه الجلسات فهو مخطئ سواء أكان نائباً أو غيره، فهذه أمور لا تحتاج الى تنبيه، ويجب أن تحترم نقاشات الجلسات المغلقة.

وقال جباري: ما نتمناه في قادم الجلسات المغلقة أن نعي جميعاً أهمية المعلومة والحرص في الحفاظ عليها لأن الهدف هو صوْن المصلحة العامة وعلينا جميعاً الالتزام بالدستور والقانون.

لا تخدم الهدف

ووفقاً للنائب محمد قاسم النقيب فإن السر لا يكون إلا بين اثنين وسوى ذلك لا يكون سراً، فما بالك بقاعة تضم أكثر من ٢٥٠ نائباً.. مشيراً الى أن ما يدور في الجلسات المغلقة للبرلمان لا يضمن عدم تسربه ما دام هناك مناكفات سياسية وعدم شعور بالمسؤولية لدى بعض الاعضاء.

وقال النقيب: كما أن الجلسات بحاجة الى شفافية عالية حتى وإن كانت مغلقة لأن المصلحة الوطنية تهم الجميع.. وبالطبع إن الشفافية أيضاً بحاجة الى حرص في تناول القضايا والمعلومات حتى لا ينتج عنها آثار سلبية لا تخدم الهدف الذي نعمل من أجله لخدمة الوطن وتمثيل المواطن بالطريقة التي تؤدي الى تحسين ظروفه وتضمن له الأمن والاستقرار.

مدعاة للسخرية

وعلى نفس الصعيد أكد النائب أسامة محمد قاسم عمر معوضة أهمية الحفاظ على محتوى الجلسات المغلقة من معلومات وأرقام ونقاشات واختلافات و.. و.. الخ، قائلاً: ليس من المنطق أن نجد نائباً برلمانياً يسارع الى سرد ما تم مناقشته داخل القاعة عبر صحف حزبه أو وسائل إعلامية اخرى، لأن هذا التصرف يُعدُّ اختراقاً للائحة الداخلية للمجلس، ناهيك عن انه اختراق للقانون..

منوهاً الى أن مثل هذه التصرفات تدعو الى السخرية لأنها لاتضفي شيئاً للصالح العام ولا تزيد من مهنية الشخص الذي يقوم بها، بل ربما إن كشف وتسريب المعلومات الخاصة قد تزيد الطين بلّة وتكون أكثر تأثيراً في الاتجاه السلبي، وهذا التصرف لا يمت بصلة الى المهام التشريعية أو الأدوار الرقابية.

إخلال بالأمانة

من جانبه اعتبر النائب عبدالرحمن المحبشي تسريب نقاشات الجلسات النيابية المغلقة يندرج ضمن الإخلال بالأمانة وانتهاكاً لأخلاقيات المهمة الموكلة الى البرلمانيين، لأن هناك معلومات تُبنى عليها خطط وتوجهات في هذا المجال، وعرضها على أعضاء المجلس من باب أنهم سلطة مسؤولة تقدر مهامها وتدرك المصلحة الوطنية.

وقال: ليس صحيحاً أن نلقى نقاشاتنا المغلقة بعد سويعات على مواقع الانترنت أوصفحات الصحف لأن هذا التصرف - الذي يراه البعض عادياً ويندرج ضمن الشفافية- لا يوجد ثقة ومصداقية في جلسات قادمة ويدفع الى اَن يكون الجميع أكثر تحفُّظاً على معلوماتهم أمام النواب.. نحن بُناة وطن وتهمنا مصلحته وسمعته..

انحدار

إذاً لسنا بحاجة الى أن نخلط بين المصالح العامة والمصالح الحزبية في أعمالنا وتوجهاتنا، وألاَّ نستغل الأعمال والمهام النيابية لخدمة أحزابنا - على حد قول النائب عبدالوهاب العامر - والذي أضاف: ان الانحدار بالمهنية الى مستويات غير مسؤولة ليس لائقاً وقد يورّط البلاد في قضايا غير محسوبة مسبقاً..

وقال: لا داعي للاجتهاد بخصوص المعلومات التي يجب أن تعطى لوسائل الاعلام او التي لا تُعطى، فكل المعلومات والنقاشات التي تُقال وتُدار داخل الجلسات المغلقة تعتبر سرية تامة لأن الجلسة تحت مسمى «مغلقة»، فإذاً ليس صحيحاً أن يأتي نائب ليساهم مع صحيفة حزبه بمعلومات لايجوز نشرها وإن كانت بسيطة وعادية.

المناكفات السياسية

ويذهب النائب مبخوت بن مبارك بن ماضي الى أن هناك من يقتنص أية فرصة للحصول على المعلومة التي يستغلها لمصلحة رأيه أو توجهات حزبه، وهذه تصرفات غير صحيحة وغير مستحبة للنفس، ولكنها المناكفات السياسية التي تدفع البعض لهذه السلوكيات من وجهة نظري.

وقال مبخوت: أنصح زملائي ألا نجعل من الجلسات المغلقة فرصة للحصول على المعلومات بقدر ما نجعلها فرصة لإبداء الآراء التي تخدم الوطن وتعمل للحفاظ على مكتسباته بعيداً عن المهاترات، بالإضافة الى جعلها رافداً لخدمة العمل البرلماني..

مشيراً الى أن العمل البرلماني يتطلب تجاوز الخلافات السياسية والعمل على تقريب الرؤى بين الأطراف السياسية بدلاً من استغلال معلومات تزيد اتساع الهوة بين وجهات النظر المختلفة.■

هذا برلماني

د.علي الخلافي*

خطف السياح

■ إذا كانت الدولة قد تعاملت مع حوادث اختطاف السياح السابقة بطرق آمنة تكفل سلامة السياح الأجانب مما قد يتعرضون له من مخاطر في حالة التعامل بأسلوب القوة فإن هذه السياسة قد نجحت في تأمين حياة السياح المختطفين ولكنها فشلت بشكل واضح في وضع حد لأولئك الشواذ الخارجين عن القانون الذين يسيئون الى اليمن وسمعتها الخارجية إساءة بالغة، مما يعني بالضرورة ان تقوم الحكومة بمراجعة طرق تعاملها مع الخاطفين واتخاذ طرق أخرى تكفل إنهاء ظاهرة الاختطاف كلياً.

وإذا كانت حياة السياح الأجانب ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا لأن هؤلاء يحلّون في بلادنا بموافقتنا، وبالتالي فهم ضيوف اليمن، يتوجب الحفاظ على حياتهم وسلامتهم الى أن يغادروا، كون سمعة اليمن لا تقل أهمية عن حياة هؤلاء السياح الضيوف.. وفي اعتقادنا أن تثبيت النظام والقانون والحفاظ على سلامة المجتمع واستقراره قد يتطلب التضحية بأولئك الخارجين عن القانون الذين أصبحوا مصدر قلق وفوضى في المجتمع، ونعتقد أن التضحية بمثل هؤلاء أمر يتوافق مع كافة القوانين ومنها قوانين الشريعة الاسلامية التي نصت على ضرورة استئصال كل من يسعى في الارض فساداً ويحدث الفوضى في المجتمع.. قال تعالى: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض».

إن تطور المجتمعات مرهون بالأمن والاستقرار والقضاء على كل ما يعكر صفو الأمن والاستقرار، حادثة اختطاف السائح الهولندي وزوجته التي قام بها خارجون عن القانون بحاجة الى وقوف الحكومة أمام سياساتها إزاء عمليات الاختطاف وخاصة اختطاف الاجانب.

لسنا ضد بني ضبيان في مطالباتهم بحقوقهم القانونية ولكنا لسنا معهم في هذه الطرق التي يلجأون اليها لأنها طرق تؤذي اليمنيين وتسيئ الى سمعة بلادهم وسواء أكان الخاطفون من بني ضبيان أو من بني مران او من بني عمران أو بني دبوان.. الخ، فإن كل محدث للفوضى في بلادنا كائناً من كان ينبغي ردعه ومحاسبته بالقانون ولا يصح للحكومة ان تضرب بالقانون عرض الحائط وتلجأ الى وسائل القبائل في معالجة قضايا كبرى تهم اليمن كله.

إن «المحدّش» والعدال والتحكيم القبلي وكل ما ذكر في الصحف من الوسائل التي لجأت اليها الحكومة في حل قضية اختطاف الهولندي وزوجته أمر مرفوض مهما كانت المبررات والأسباب لأننا على يقين أن إعمال القانون وتطبيق نصوصه هو السبيل الوحيد للقضاء على كل الظواهر المسيئة لليمن وفي مقدمتها ظاهرة الاختطاف.

أمنيات

أتمنى على الذين يحاولون تأصيل المذهبية والطائفية في بلادنا أن يكفوا عن هذا النهج السيئ. بعضهم يرى أنه عالم لطائفة معينة ولذلك نقرأ هذه الايام علماء الزيدية علماء كذا.

ونحن نربأ بهم عن هذا التفكير الضيق نريدهم علماء اليمن وعلماء الاسلام وليس فقط علماء الزيدية وعلماء الشافعية وعلماء المالكية.

نريد هؤلاء أن ترتقي رتبتهم إلى رتب أعلام اليمن من أمثال ابن الامير الصنعاني والمقبلي والجلال والشوكاني الذين ملأت سمعتهم الآفاق فأصبحوا من أشهر علماء الاسلام، ومؤلفاتهم تدرس في جميع بلدان العالم الاسلامي.

أيها العلماء الاجلاء إن الاحتماء بالطائفة لا يختلف أبداً عن الاحتماء بالقبيلة.. فهل تريدون العودة الى إحياء هذه القيم التي جاء الاسلام لمحاربتها والقضاء عليها ولمصلحة من هذه الدعوات والمناهج الغريبة..؟! أتمنى أن تراجعوا مواقفكم، فانتم علماء اليمن الأجلاء قبل أن تكونوا علماء الزيدية او الشافعية او الحنبلية او المالكية.■

* عضو مجلس النواب..

سيرة برلماني

محمد علي أبوبكر المشهور

- ١٩٤٥م أبين
- مديرية: المحفد - أحور - جيشان
- عضو مجلس النواب
- الدائرة (١٢٣)
- عضو لجنة التربية والتعليم
- عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام
- دبلوم دار المعلمين

لجنة برلمانية تشدد على إحالة المخالفين من «المحليات» إلى النيابة

■ «الميثاق» - خاص

دعا مجلس النواب الحكومة إلى إحالة المتسببين في ارتكاب المخالفات -التي رصدها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على مستوى المحافظات- الى النيابة والقضاء لمحاسبتهم واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات التي تم ارتكابها، وذلك خلال مدة أقصاها شهران وموافاة المجلس بما تم اتخاذه بهذا الشأن.

وكشف تقرير لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب بشأن دراستها لتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٧م - حصلت عليه.. «الميثاق» - عن مخالفات على مستوى المحافظات بمبلغ ٧٢ ملياراً و ٧٢٧ مليوناً و ٥٣٠ ألفاً و ٢٨٣ ريالاً.

وتمثلت تلك المخالفات في عدم استغلال الاعتمادات المتاحة لتنفيذ المشاريع المرصودة لها في تلك الاعتمادات والبرنامج الاستثماري بإجمالي ١١ ملياراً و ٨٤٠ مليوناً و٩٧ ألفاً و ٨٥٨ ريالاً، وبنسبة ١٦٪ من إجمالي المخالفات على مستوى المحافظات، وتتركز نسبة ٧٧٪ منها في محافظات: الأمانة، وتعز، وإب، وعمران، والحديدة.

كما تم التعاقد على مشاريع غير مدرجة في البرنامج الاستثماري ولا توجد لها اعتمادات مالية بالموازنة بإجمالي ١٠ مليارات و ٢٧٢ مليوناً و ٥٧٧ ألفاً و ٢٤٤ ريالاً، وبنسبة ١٤٪ من إجمالي المخالفات، وتتركز نسبة ٨١٪ منها في محافظات: الضالع، وتعز، وحضرموت، وصنعاء.

وأشار التقرير البرلماني الى التعاقد على تنفيذ عدد من المشاريع بالمخالفة لقانون المناقصات بالأمر المباشر والتكليف دون إجراء مناقصات عامة أو الإعلان عنها، بإجمالي ٩ مليارات و ٦٦١ مليوناً و ٩٤٤ ألفاً و ٢٥٠ ريالاً وبنسبة ١٣٪ من إجمالي المخالفات، وتركزت بنسبة ٨١٪ في محافظتي الأمانة وأبين، بالاضافة الى عدم استكمال تنفيذ المشاريع لعام ٢٠٠٤م وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية حول المقاولين والمنفذين لها بالمخالفة لقانون المناقصات واللائحة التنفيذية وذلك بإجمالي ٩ مليارات و ٦٤١ مليوناً و ٥٧٤ ألفاً و ٨٣٧ ريالاً، وبنسبة ١٣٪ من إجمالي المخالفات وتركزت نسبة ٨٢,٨٪ منها في محافظات: تعز، والحديدة، وصنعاء وحضرموت.

ومن بين المخالفات التي رصدها جهاز الرقابة والمحاسبة -أيضاً- الصرف بالتجاوز عما هو معتمد في الموازنة في النفقات للعام ٢٠٠٦م بإجمالي ٨ مليارات و ٣٦٢ مليوناً و ٧٣٠ ألفاً و ١٥٥ ريالاً، وبنسبة ١١٪ من إجمالي المخالفات، وتركزت نسبة ٩٩,٨٪ في محافظة إب، الى جانب عدم إخلاء العهد والسلف وتسويتها أولاً بأول وترحيلها من أعوام سابقة بإجمالي ٦ مليارات و ٩٩٠ مليوناً و ١٠١ ألف و ٨٧٦ ريالاً وبنسبة ٩,٦٪ من إجمالي المخالفات، وتركزت نسبة ٨٢,٥٪ منها في محافظتي الامانة وصعدة.

وأظهر التقرير عدم توريد الرسوم المحصلة مقابل تراخيص مزاولة تداول المبيدات الزراعية والرسوم الدراسية والشهادات وتراخيص مزاولة المهن أولاً بأول والصرف منها قبل التوريد بإجمالي مليارين و ٩٤١ مليوناً و ١٨١ ألفاً و ٢٥٠ ريالاً، وبنسبة ٤٪ من إجمالي المخالفات وتركزت نسبة ٦٧,٨٪ منها في محافظات إب وتعز والحديدة.

بالإضافة الى الصرف لمبالغ دون إرفاق المستندات والوثائق المؤيدة للصرف، والصرف دون وجه حق بالمخالفة للقانون المالي، بإجمالي مليارين و ٤٣٨ مليوناً و ٦٧٧ ألفاً و ٤٥٤ ريالاً، وبنسبة ٣٪ من المخالفات وتركزت نسبة ٦٢٪ منها في محافظات حضرموت والأمانة وصنعاء وريمة وإب وأبين، وكذا عدم موافاة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باستمارات الصرف ومرفقاتها الخاصة بصرف عدد من المبالغ بإجمالي مليارين و ٢١٠ ملايين و ٤٧٦ ألفاً و ٤٧٣ ريالاً، وبنسبة ٣٪ من المخالفات وتركزت نسبة ٩٦٪ منها في محافظة أبين.

وقال التقرير: إن جميع هذه المخالفات قد أبلغ عنها سابقاً وأنها تتكرر بشكل دائم بما يدل على إصرار المختصين على ارتكاب هذه المخالفات وتكرارها.■

من اللائحة

رفع الحصانة

مادة «٢٠٣»: لا يجوز أن يُتخذ نحو عضو مجلس النواب أي إجراء من إجراءات التحقيق أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي إلاّ بإذن من مجلس النواب ما عدا حالة التلبس، وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فوراً، وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الاجراءات وفي غير دورة انعقاد المجلس يتعين الحصول على إذن من هيئة الرئاسة ويخطر المجلس عند أول انعقاد لاحق له بما اتخذ من اجراءات.

مادة «٢٠٤»: يقدم طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو الى رئيس المجلس من وزير العدل، ويجب أن يرفق بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ اجراءات جزائية فيها أو صورة من عريضة الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها، ويحيل الرئيس الطلب الى لجنة الشئون الدستورية والقانونية لبحثه وإبداء الرأي فيه، ويكون نظره في اللجنة أو المجلس بطريقة الاستعجال.

مادة «٢٠٥»: لا تنظر اللجنة أو المجلس في توافر الأدلة أو عدم توافرها من الوجهة القضائية، وإنما يقتصر البحث فيما اذا كانت الدعوى كيدية ويقصد بها منع العضو من أداء واجبه بالمجلس، ويأذن المجلس باتخاذ الاجراءات الجزائية متى تبين له أنها ليست كذلك، ويتخذ المجلس قراره بشأن رفع الحصانة بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

مادة «٢٠٦»: ترفع الحصانة عن العضو لفترة لا تزيد على ثلاثة أشهر، واذا لم ينته القضاء من البت في القضية لأي سبب من الأسباب المبررة جاز لوزير العدل طلب استمرار رفع الحصانة لفترة اضافية يوافق عليها المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه.■

من شرفة البرلمان

تسوُّل!

■ كثير من المتسولين بدأوا يتخذون من بوابة البرلمان مكاناً لهم فما أن يخرج النائب إلاّ وتجدهم يلاحقونه الى أن يصل سيارته، فمنهم من يمسك بيده وآخر بشاله أو كوته، وثالث يطلق في مسامعه وابلاً من الأدعية.. المشهد مزعج حقاً!■

لجان المسيرات!!

■ دائماً ما نسمع بتشكيل المجلس للجنة تتقصى الحقائق عندما تصل أية مظاهرة الى أمام مبنى البرلمان.. المثير للتساؤل: لماذا تُشكل لجنة طارئة وهناك لجنة برلمانية دائمة معنية بشكاوى المواطنين؟!

أحدهم علّق: «كل شي بحقه يا خبير»!!■

مشغولون..!!

■ مجلس النواب لم يناقش حتى الآن خطر تجنيد الارهابيين للشباب وصغار السن واستخدامهم كقنابل متفجرة في وجه المجتمع والدولة؟

- النواب لايزالون مشغولين - جداً - بمسألة تزويج الصغيرات لا غير.. الغلبة دائماً لأصحاب «فقه النكاح»!!■

توصيات برلمانية

من توصيات لجنة التجارة والصناعة

■ تخصيص برامج في وسائل الاعلام المختلفة من أجل تقديم مفاهيم ثقافة الريادة للناس وإدخال مفاهيم الأسر المنتجة والعمل الحر لطلبة الجامعات وخاصة أولئك الذين على وشك التخرج لدفعهم باتجاه التفكير في العمل الحر بدلاً من التردد على الدوائر الحكومية لطلب الوظيفة.. مع ضرورة إعداد برامج نوعية للتعريف بالمشاريع الصغيرة، مع التركيز على دورها المهم في الاقتصاد والأهداف المرجوة من توفير الدعم لها.■